وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة البصرة

ISSN:On Line:
(3006-4910)

ISSN::1994-4721

مجلة دراسات البصرة

دراسات قانونية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١١٦١) لسنة ٢٠٠٨

مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي بالتعاون مع كلية القانون / جامعة البصرة

E-mail: bjbs@uobasrah.edu.iq

العدد : (٥٨) السنة: العشرون / آذار / ٢٠٢٥

مجلة دراسات البصرة

السنة التاسعة عشرة العدد (٥٨) آذار ٢٠٢٥

رئيس التحرير أ.د. مريم عبدالنبي عبد المجيد

مدير التحرير أ. م. معتز قصي ياسين

هيأة التحرير

أ.د.عقيل فاضل الدهان أ.د. تيسير احميد عبل الركابي

كلية القانون /جامعة البصرة

أ.د. مصلح عبد الفتاح النجار أ.د. نادر حسن كاظم

الجامعة الهاشمية/ كلية الآداب /الأردن جامعة البحرين / كلية الآداب

أ.م.د. فاطمة الشيدي أ.م.د.محمد حسين نواب

سلطنة عُمان جامعة طهران

أ. د. إشراق سامي عبدالنبي أ. د. مريم خير الله خلف

أ.م.د.قيس ناصر راهي أ.م.د. عباس عبدالعزيز صهيود

أ.م. عبدالحليم عبدالحافظ خالد

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

أ.م.د. سامي جودة بعيد / مركز ذي قار للدراسات التاريخية والأثرية/جامعة ذي قار

الإشراف اللغوي	معتمد الترجمة الإنجليزي
أ.د. مريم عبدالنبي عبدالمجيد م.م. رشا مسلم يعقوب	م. علياء هادي سالم مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

الإشراف الفني

ر. أبحاث. إلهام عبدالستار محمد ر. أبحاث. خلود عدنان رمضان

قواعد النشر

(١) أن يكون البحث معنياً بالدراسات القانونية ذات الطابع العملي والنظري في تخصصات القانون المختلفة، ماكان منها في القانون العام، أو القانون الخاص، ودراسة القرارات القضائية المرتبطة بكل قانون، فضلاً عن دراسة القوانين المقارنة، بهدف تطوير القوانين النافذة.

(٢) ينبغي اعتماد الأُصول العلمية المتعارف عليها في البحوث، بما في ذلك المنهجية السليمة في التوثيق والإشارات فضلاً عن وضوح العبارة وسلامة اللغة.

(٣) يشترط في البحث ألاّ يكون قد نشُر، أو قدّم للنشر في مكان آخر.

(٤) يرافق البحث ملخص على أن لايزيد عن عشرة أسطر، وأربعة كلمات مفتاحية، مع ترجمة الملخص والكلمات المفتاحية للغة الإنجليزية.

(٥) يُطبع عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي ومؤسسته العلمية مع الإيميل الخاص باللغة العربية والإنجليزية في ورقة مستقلة.

(٦) تثبت هوامش البحث ومراجعه في نهاية البحث.

(٧) تثبت قائمة المصادر باللغة العربية والإنجليزية.

(٨) يشترط ألاّ يزيد البحث عن ثلاثين صفحة.

(٩) تُعرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين من ذوي الاختصاص، ويطلب من الباحث كتابة تعهد بإجراء التعديلات المقترحة وتقديم نسخة إلكترونية للبحث بصورته المعدلة، ثم تدقق نسخة البحث المعدلة من أستاذ اختصاص لغة عربية(حيث يقوم بتعديل الأخطاء الطباعية والنحوية والأسلوبية إلكترونياً).

(١٠) يُقدم البحث مطبوعاً بثلاث نسخ على ورق (A4، وبمرافقتها القرص الليزري(CD)).

(١١) يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية خاصة بالمجلة ولا ترتبط بمكانة البحث أو الباحث.

(١٢) لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تُنشر.

(١٣) يجب أن تقدم الجداول الإحصائية والرسوم البيانية والخرائط مستقلة عن النص في ورق(A4) مع ذكر رقم الجدول أو الشكل، ومن الضروري أن تتسم هذه الأشكال بالوضوح لتسهيل عملية إعادة طبعها.

(١٤) لا يمنح قبول النشر ما لم يسلم الباحث المبلغ المخصص لتكاليف النشر وقدره (٧٥,٠٠٠) ألف دينار للبحث المتكون من (٢٥) صفحة .وما زاد عن هذا العدد يدفع الباحث (٢٠٠٠) دينار إضافية لكل صفحة.

(١٥) لا يمنح قبول النشر ما لم يسلم الباحث المبلغ المخصص لتكاليف النشر وقدره (٧٥,٠٠٠) ألف دينار للبحث المتكون من (٢٥) صفحة . وما زاد عن هذا العدد يدفع الباحث (٢٠٠٠) دينار إضافية لكل صفحة.

تعنون المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

(جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي– ص. ب ٣٧)

E –Mail : bjbs@uobasrah.edu.iq

أخلاقيات النشر

تعتمد مجلة دراسات البصرة قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم بالنسبة للباحث والقراء (المحكمين) على حد سواء، وتحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث ، لتقييمه وفق نقاط محددة ، وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تحيل المجلة البحث على قارئ مرجح آخر.

- تعتمد مجلة دراسات البصرة قراء موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلة الخليج العربي تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير والمراقبة الوظيفية .
- تقدم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فني ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب مايستدعى ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناء على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلة دراسات البصرة بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأُخرى، عدا الالتزم بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقيم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أُخرى أو روابط مع أي مؤلف من المؤلفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.
- تتقيد مجلة دراسات البصرة بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
- حقوق الملكية الفكرية: تملك المجلة حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة فيها. ولايجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواء باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطي صريح من المجلة.
- تتقيد مجلة دراسات البصرة في نشرها مقالات مترجمة تقيداً كاملاً بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

دليل المقيمين

- إن المهمة الرئيسية للمقيم العلمي للبحوث المرسلة للنشر، هي أن يقرأ المقيم البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقييمه وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأي آراء شخصية، ومن ثم يقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة حول البحث المرسل إليه.
- قبل البدء بعملية التقييم، يرجي من المقيم التأكد من استعداده الكامل لتقييم البحث المرسل إليه وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، وهل يمتلك المقيم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمقيم أن يعتذر ويقترح مقيما آخر.
- بعد موافقة المقيم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، فإن عملية التقييم يجب أن تجري وفق المحددات الآتية:
- يجب أن لا تتجاوز عملية التقييم العشرة أيام كي لا يؤثر ذلك بشكل سلبي على المؤلف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأي سبب كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم إلا بعد أخذ الإذن الخطي من المؤلف ورئيس هيئة التحرير للمجلة أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأي منافع شخصية أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلف أو المؤسسات الراعية له.
- الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح.
- يجب أن لا يتأثر المقيم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلف أو أية اعتبارات شخصية أُخرى.
- هل أن البحث أصيلا ومهم لدرجة يجب نشره في المجلة.
- فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلة وضوابط النشر فيها.
- هل إن فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة؟ إذا كانت نعم، يرجى الإشارة إلى تلك الدراسات
- مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكل واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلف الوصول إليه وتوضيحه بشكل دقيق، وهل وضح فيها المؤلف ما هي المشكلة التي قام بدراستها.
- مناقشة المؤلف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكل علمي و مقنع.
- يجب أن تجرى عملية التقييم بشكل سري وعدم اطلاع المؤلف على أي جانب فيها.
- إذا أراد المقيم مناقشة البحث مع مقيم آخر فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين مقيّم البحث ومؤلفه تخص البحث المرسل للنشر، ويجب أن ترسل ملاحظات المقيم إلى المؤلف من خلال مدير التحرير في المجلة.
- إذا رأى المقيم بأن البحث مستلا من دراسات سابقة، توجب على المقيم بيان تلك الدراسات لرئيس التحرير في المجلة.
- إن ملاحظات المقيم العلمية وتوصياته سيعتمد عليها وبشكل رئيسي في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يرجى من المقيم الإشارة وبشكل دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديل بسيط ممكن أن تقوم بها هيأة التحرير وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديل جوهري يجب أن يقوم بها المؤلف نفسه.

المحتويات

مجلة دراسات البصرة العدد (٥٨) آذار / ٢٠٢٥
دراسات قانونية

ت	كلمة العدد	رقم الصفحات
١	فسخ عقد الزواج بسبب العيوب الزوجية (دراسة مقارنة) الباحث. الباحث. حسام الدين سلمان رجب أ.د. علي عبد العالي الأسدي أ.د. عبد الباسط عبد الصمد الشاوي كلية القانون/ جامعة البصرة	١-٣٠
٢	عناصر جريمة التعسف في استعمال السلطة الباحث. محمد سامي نعمان أ.د. محمد علي عبد الرضا عفلوك كلية القانون/ جامعة البصرة	٣١-٥٦
٣	جريمة الإخلال بالأمن الغذائي الباحثة.عيده تالي سلطان الشويلي أ.د.غازي حنون خلف الدراجي كلية القانون/ جامعة البصرة	٥٧-٨٤
٤	أساس مبدأ الكفاية الذاتية للورقة التجارية(دراسة تحليلية) الباحث. منصور أحمد نعيم زايد أ.د. علاء عمر محمد كلية القانون / جامعة البصرة	٨٥-١٠٨
٥	الأساس القانوني لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني (دراسة مقارنة) الباحثة. حبايب عبد الحسين سالم أ.م.اعتدال عبد الباقي يوسف كلية القانون/ جامعة البصرة	١٠٩-١٣٦

٦	أهمية الخبرة في تعزيز الإثبات في القضايا الإدارية (دراسة مقارنة) م.د. عبدالعالي حميد عبدالعالي التميمي كلية الكنوز الجامعة	١٣٧-١٧٤
٧	تجريم خطاب الكراهية في نطاق القانون الدولي م.د. زينب ياسين عبد الخضر كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم إدارة الأعمال/ جامعة البصرة	١٧٥-٢١٨
٨	الهدر والتحيز الهيكلي في إطار الشركات (دراسة في القانون الأمريكي مع الإشارة إلى القانون العراقي) م. شيماء غالب العزاوي كلية القانون/ جامعة الموصل	٢١٩-٢٦٤
٩	فاعلية خطاب الضمان في التزام المصرف تجاه المستفيد م. مرتجى داود سلمان كلية القانون/ جامعة البصرة	٢٦٥-٣٠٠
١٠	النظام القانوني للحقوق ذات الطبيعة الاقتصادية لذوي الإعاقة في العراق م. حسين خليل مطر مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة	٣٠١-٣٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

التعليم القانوني السليم ركيزة أساسية في بناء المجتمع العادل

التعليم القانوني أحد أهم أركان بناء المجتمع القانوني العادل، إذ يشكل حجر الأساس لإعداد كوادر قانونية قادرة على فهم القوانين وتطبيقها بطريقة صحيحة وعادلة. لا يقتصر دوره على تزويد الطلاب بالمعرفة القانونية، بل يمتد ليشمل تعزيز مهارات التحليل والنقد والتفسير، مما يمكنهم من التعامل مع القضايا القانونية بمهنية عالية.

ويمكن القول إن التعليم القانوني السليم هو ذلك النظام التعليمي الذي يوفر معرفة قانونية متكاملة ومتوازنة بين الجانبين النظري والتطبيقي، فهو لا يقتصر على تدريس القواعد القانونية المجردة، بل يتناول كيفية تطبيقها وتحليلها وفقًا للواقع العملي والاجتماعي.

لكي يكون التعليم القانوني سليمًا، لا بد أن يكون مبنيًا على منهج علمي متكامل يتضمن:

أساساً علمياً و قانونياً قوياً يتمثل في تدريس القوانين الوطنية والدولية بشكل معمّق، مع تحليل القرارات القضائية والمبادئ القانونية الأساسية، وكذلك يجب أن يتوفر في ذلك التعليم التفكير النقدي والتحليل القانوني متمثلا بتشجيع الطلاب على نقد النصوص القانونية، وفهم الفلسفة التي تقف خلفها، وليس مجرد حفظها.

فضلا عن ذلك فإنه لابد أن يكون التعليم القانوني متضمناً التدريب العملي والتطبيقات الواقعية، خاصة إشراك الطلاب في برامج تدريبية، وعيادات قانونية، ومحاكم افتراضية لصقل مهاراتهم، ولابد من التحديث المستمر للمناهج، بهدف مواكبة التطورات

التشريعية، والمستجدات القانونية؛ لضمان عدم انفصال التعليم عن الواقع، وأخيراً فأنه لابد من الاعتماد على البحث العلمي من خلال تشجيع الدراسات القانونية العميقة التي تساهم في تطوير القوانين وسدّ الثغرات التشريعية.

وختاماً فإن التعليم القانوني السليم ليس مجرد وسيلة لإعداد محامين أو قضاة، بل هو نظام متكامل يسهم في بناء مجتمع قائم على العدل وسيادة القانون، حيث إن تحقيق نظام قانوني عادل يبدأ من قاعات الجامعات، فيُبنى العقل القانوني الواعي والقادر على تحقيق الإصلاح القانوني والاجتماعي.

ومن الله التوفيق

أ.د.عقيل فاضل الدهان

عميد كلية القانون / جامعة البصرة